فانها يصح وقوعها بعد العلم قلت وقال في الكافيه فيما يصح حرف مصدري تمميا
فشمل الثلاثه السوابع لم يقدر سيبويه في الباب الالان المشدده ناصبه لضمير الشان فيقدر
في الملحق انه ضرب و في قسمه انه يضرب الخامس ذكر ابن الحاجب شرطا غير المذكور
وهو ان لا يكون مفعولا مطلقا ثم قال بعده فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه
فوجهان فقال النيلي فاذا جاز واضربتك ضربا عمرو وخالدا قال والضابط في كونه عاملا
تقديره بان والفعل وهو يصح ههنا اذ التقدير ضربتك ضربا مثل ان ضربت عمرو وخالدو
هذه المسله جايزه بالاتفاق ذكرها ابن السراج في الاصول قال وقد صرح ابن جني وغيره
باعماله وح وهو مفعول مطلق بلا خلاف وقال الرضي المصدر انما يئول به الفعل اذا كان يتقدر بحرف
المصدر والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا لانه لا يصح حينيذ تقديره بان والفعل اذ ليس معنى
ضربت ضربا او ضربا شديدا ضربت ان ضربت واما قولك ضربت ضرب الامير اللص فالمصدر العامل
ليس مفعولا مطلقا في الحقيقه بل المفعول المطلق محذوف تقديره ضربا مثل ضرب الامير اللص انتهى
وقد صرح به ابن مالك باعماله في الكافيه فقال كذا سبق لتشبيه نوى كامرته ضرب الحالم
اللص الغوى قال ابو حيان من غريب النقل في المصدر ما ذكره في النهايه انك ان قلت اتيتك ركضا
ان نوعت على مذهب البصريين ان ركضا في معنى راكض جاز اعماله بقوله اتيته ركضا فرسي اى راكضا
فرسي وان فرعت على قول الكوفيين ان التقدير اركض ركضا لم يجز اعماله لانه يكون كضربت ضربا
السادس بقي لاعماله شروط اخر احدها ان يكون مظهرا بل مضمرا ثانيها ان لا يكون محدودا ثالثها
ان يكون مفردا لا مثنى ولا مجموعا ذكرا لثلثه فقال واهمل المضمر والمحدود ومصدر فاقد التوحيد
وذكر الاول في سبك المنظوم وهو الثاني في التسهيل ولم يشترط فيه الثالث بل اجاز فيه اعماله مجموعا
وهو اختيار ابن عصفور واختار ابو حيان استرطه وخالف ابن هشام فقال القول بان المصدر
لا يعمل جمعا بعد شي لان عمله تحله محل ولا بنا في جمعه ورابعها ان يكون مكبرا ذكره في الارتشاف قال الشاطبي
والجواب عن المصنف ان الشرط الذي ذكره يغني عن الاربعه لا نه معها لا يدل على معنى ان والفعل
او ما والفعل قال على ان ضمير المصدر لا يسمى مصدرا حقيقه كما لا يسمى ضمير العلم علما ولا ضمير اسم الجنس
اسم جنس قول ابن الحاجب وان كان بدلا منه فوجهان اي يجوز ان يكون العمل للمصدر وللفعل المبدل
منه صرح في الكافيه والشرح بان المختار كون العمل للمصدر لانه قام مقام الفعل وصار نسيا منسيا
وقال ابن مالك في سبك المنظوم وان صحب مصدرا وقال ابو حيان اختلف في العامل في المعمول فذهب

سيبويه

سيبويه والاخفش والفرا والزجاج والفارسي انه المصدر نفسه وذهب المبرد والسيرافي وجماعه
الي انه الفعل المضمر الناصب للمصدر وصحح الافصاح ان الناصب له فعل من غير لفظ المصدر كالزم
ونحوه ويبني على الخلاف في تقديم هذا المعمول على المصدر فمن جعل العمل للفعل اجازه ومن جعله لفعل
من غير لفظه منعه ومن جعله للمصدر اختلف في منعه تنبيه يفارق هذا النوع من المصدر في امرين
احدهما انه يتحمل الضمير الثاني انه يجوز تقديم منصوبه والمجرور بحرف يتعلق به صرح بالامرين في التسهيل
وقال في الكافيه وبدلا من لفظه فعله يرد في العمل المصدر وهو مطرد في الامر والدعا والاستفهام
وخبر اليقل في الكلام والسبق في معمول هذا نعم كذلك رفعه ضمير استتر قولها
ولاسم مصدر عمل فيه امور الاول ان اعماله راى الكوفيين والبغداديين وانكره البصريون
الثاني محل ذلك في غير الدني والعلم اما الاول فيعمل باجماع واما الثاني فلا يعمل باجماع
وقد سلم منهما قول الشذور واسم ما نقل عن وضعه الى الحدث كالكلام والثواب وانما نقله
الكوفيون والبغداديون واما لجواز مصابك الكافر حسن مجاز بالاجماع لانه مصدر وعكسه
نحو جار وحماد لا يعمل باجماع وقوله لانه مصدر قال في الشرح وهو في الحقيقه مصدر وانما سموه احتياطا
اسم مصدر تجوزا وقال ابن المصنف اسم المعنى الصادر من الفاعل كالضرب او القايم بذاته
كالعلم ينقسم الى مصدر واسم مصدر فان كان اوله ميما مزيده لغير مفاعله كالمضرب
والمحمده او كان لغير ثلاثي كالغسل والوضوء فهو اسم المصدر والا فالمصدر وقال
ابو حيان الثاني عندنا مصدر الاسم مصدر قال واسم المصدر يقال باصطلاحين احدهما
ما ينقاس ساوه من الثلاثي على مفعل او مفعل وفيما زاد على صيغه المفعول منه فهذا النوع
لا خلاف لعلمه في جواز اعماله وحكمه حكم المصدر في تقسيمه الى مضاف ومنون وذي ال
وجميع الاحكام المذكوره له الثاني فان كان اصل وضعه لغير المصدر كالثواب والعطا والدهن
والخبز والقوت والكلام ونحوها اسما احدث من مواد الاحداث فهذا هو الذي
فيه فانكر البصريون اعماله واعمله الكوفيون والبغداديون واستثنى الكسائي من ذلك
ثلاثه الفاظ فلم يعملها وهي الخبز والقوت والدهن انتهى ولم يذكر ابن مالك في الكافيه
اعمال اسم المصدر بالعلميه الثالث قال الشاطبي الوارد في اعمال اسم المصدر كونه مضافا
ولم يات فيما احفظ منونا ولا معرفا بال ولم يات الناظم في كتبه بمثال الا انه قال في
التسهيل ان اسم المصدر يعمل عمله وظاهره اعماله في جميع احواله قياسا والنادر يحتمل قولها وبعد

Copyright © King Saud University